مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الثاني– المجلد الخامس والخمسون – يوليو ٢٠١٨

ظاهرة التبعية :أصولها ـ أبعادها ـ مآلاتها

د/ أحمد تهامي عبد الحي

مدرس العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الأسكندرية

ملخص البحث

تدور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة حول تفسير أسباب ومقومات استمرار حالة التبعية داخلياً وخارجياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً في معظم دول العالم الثالث. فعلي الرغم من الجهد النظري التأصيلي إلا أن ظاهرة التبعية الاقتصادية في تلك الدول ظلت قائمة وتتعمق باستمرار، وحتي كثير من التجارب التنموية المتميزة فيها إنما ظلت تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي القائم حيث تراجعت آمال وآفاق الخروج من ربقة التبعية مقارنة بما كانت عليه الطموحات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

وجهت نظرية التبعية سهام النقد لنظريات ونماذج التنمية الغربية الحديثة لتصل إلي استنتاج بأن حالة التخلف ترجع لعلاقات التبعية بين اقتصاديات دول العالم الثالث لدول المركز الرأسمالي. وصكت النظرية مفهوم التنمية التابعة أو تنمية التخلف في ظل ما تسميه ب الاستعمار الهيكلى أو الاستعمار الجديد.وأبرزت الدراسة تطور نظرية التبعية في مجالين أساسيين هما نظرية النسق الدولي والتكوين الاجتماعي والطبقي والنخبوي لدولة ما بعد الاستعمار.

وأكدت نظرية التبعية أن التسلطية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بنموذج التنمية التابع.

واختبرت الدراسة تطبيقات نظرية التبعية وإمكانية الخروج منها في تجارب عدد من دول العالم، وهي تجربة التنمية المستقلة في عهد الأسرة العلوية، والتناقض بين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد والمنظومة الرأسمالية الدولية في ظل الأزمة الآسيوية، وأخيراً نمط التنمية التابع والتسلطي حالة تشيلي–بينوشيه.

وتخلص الدراسة إلي أن مدرسة التبعية اختارت التركيز علي الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعلاقات التبعية دون إيلاء العناية الواجبة لدور الأبعاد الثقافية والحضارية التي تشكل العقلية التابعة المهزومة والتي تؤمن بتفوق الآخر حضارياً وثقافياً، وذلك من خلال نخب وقوي اجتماعية وثقافية تابعة ترسخ ظاهرة التبعية وتجعل الفكاك منها أمراً صعب المنال. والواقع أن الاستقلال الحقيقي يبدأ باستقلال العقل والهوية وبناء الذات الإنسانية الحرة والتخلص من القابلية للاستعمار الجديد.

Dependence Phenomenon: its Origins, Dimensions and Outcomes

Abstract

The main dilemma of this study focuses on the explanation of reasons behind the continuation of the state of dependency in most of the third world countries. Despite the theoretical and practical efforts, the phenomenon of economic dependence in these countries has persisted and deepened. The aspirations of the 1960s and 1970s have faded away. Even the few numbers of the good performance in the development have been in the orbit of the existing global capitalist system.

It is worth noting that the theory of dependence has guided criticism of the modernization theories and models of Western development, and it concluded that the state of underdevelopment is due to the dependence relations between Third World countries and the capitalist center. The theory has developped new concepts and models such as the subordinate development or the development of underdevelopment under what it calls structural colonization or neocolonialism. The study highlighted the evolution of the theory in many areas such as the structure of international system and the social and class form-ation of the postcolonial state.

Moreover, it confirmed that authoritarianism was inseparably linked to the subordinate development model.

The study examined the applications of the dependency theory and the possibility of exiting in the experiences of a number of countries in the world, namely the experience of independent development in the era of Mohamed Ali's family in Egypt, the contradiction between Malaysian leadership and the international capitalist system in the light of the Asian crisis, and finally the pattern of authoritarian development of Chile-Pinochet. The study concluded that the school of dependency chose to focus on the economic and political dimensions of dependency without paying sufficient attention to the role of cultural and civilizational dimensions, which emerge in the defeated mentality which believes in the superiority of the western model. The dependent social and cultural elites intently worked hard to consolidate the dependent relation-ship. Indeed, genuine independence begins with the independent thinking and building new identity able to challenge the new waves of colonialism.

مقدمة

تتشابك أزمات العولمة والصراعات الاقتصادية واضطرابات الاقتصادات الناشئة مع حالات عدم الاستقرار السياسي والتعثر الديموقراطي في دول العالم الثالث، وما تزال نظرية التبعية قادرة علي تقديم إطار تفسيري يمكنه المساهمة في تحليل الوضع الراهن واستكشاف أبعاده واستشراف مستقبله، فالنظام الرأسمالي العالمي المهيمن اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وحضارياً يحرص علي تكريس تفوقه وأسبقيته بتعميق حالة التبعية المستمرة لعقود طويلة، بينما تسعي دول العالم الثالث للخروج من ربقة التبعية وتحقيق الاستقلال سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً دون السقوط في حالة من العزلة والانغلاق والانكفاء علي الذات.

إشكالية الدراسة والتساؤلات الأساسية

تدور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة حول تفسير أسباب ومقومات استمرار حالة التبعية داخلياً وخارجياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً في معظم دول العالم الثالث. فعلي الرغم من الجهد النظري التأصيلي إلا أن ظاهرة التبعية الاقتصادية في تلك الدول ظلت قائمة وتتعمق باستمرار، وحتي كثير من التجارب التنموية فيها إنما ظلت تدور في فلك النظام الرأسمالي العالمي القائم حيث تراجعت آمال وآفاق الخروج من ربقة التبعية مقارنة بما كانت عليه الطموحات في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين.

لقد قدمت نظرية التبعية في العلوم السياسية والاجتماعية تنظيراً تأسيسياً لطبيعة علاقات التبعية التي تربط دول العالم الثالث بالدول الكبري والنظام الرأسمالي العالمي، وقد غلب علي هذا التحليل التركيز علي الأبعاد الاقتصادية المرتبطة باستغلال فائض القيمة والتجارة والاستثمار وأنماط الإنتاج التابع والعلاقة بين المركز والأطراف في النسق الدولي، وعلي ضوء التطورات الكثيرة تظهر الحاجة لإعادة قراءة وتحليل أصول وأبعاد ومآلات ظاهرة التبعية في المجالين الاقتصادي والسياسي وعلي المستويين الداخلي والخارجي وذلك في ضوء العلاقة المركبة بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والحضارية.

ولذلك تسعي الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات الأساسية من قبيل:

١. ما هي الأصول الفكرية والسياسية لنظرية التبعية وما مدي صلاحيتها لتفسير واقع دول العالم الثالث في الوقت الراهن؟
٢. كيف تطورت المقولات النظرية لمدرسة التبعية بالتركيز علي تحليل التكوين الطبقي والثقافي للنخب والمؤسسات في دولة ما بعد الاستعمار بما يكرس حالة التبعية؟
٣. إلي أي مدي شكلت نظرية التبعية والنظام العالمي طريقاً للخروج من أسر حالة التبعية أم ترسيخاً لها؟
٤. لماذا لم ينجح نمط رأسمالية الدولة في تطوير اقتصاد مستقل وقادر علي الاستمرار في دول العالم الثالث؟
٥. هل يمكن التمييز بين نماذج وتطبيقات مختلفة لظاهرة التبعية ومحاولات الخروج منها؟
٦. وكيف يمكن المقارنة بين نموذج تشيلي في التنمية التابعة مقارنة بالنموذج الماليزي في التنمية القائمة علي إحياء الهوية والقيم الأصيلة؟
٧. وكيف قدمت التجربة التاريخية المصرية في عهد محمد علي نموذجاً لاستقلال اقتصادي وسياسي دون الوقوع في فلك العزلة الاقتصادية؟

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من جانبين نظري وعملي، وتأتي الأهمية النظرية من كونها تقوم بتحليل الأصول الفكرية لنظرية التبعية من خلال مراجعة المقولات النظرية والإسهامات التي قدمها المنظرون مع وضعها في سياقها التاريخي والعالمي، ومن ثم اختبار مقولاتها ومسلماتها في نماذج تطبيقية متعددة، فالدراسة تستعرض الإسهامات النظرية المتراكمة عبر عقود مختلفة كما تلقي الضوء علي إسهامات مفكري دول العالم الثالث، مع إيلاء الاهتمام بالتطورات المستمرة خصوصاً فيما يتعلق بنظرية النسق الدولي ونموذج رأسمالية الدولة ودولة ما بعد الاستعمار. ومن الناحية الواقعية والعملية فإن علاقات التبعية الراهنة ترتبط بالمستجدات القائمة عالمياً في الوقت الراهن من زاوية الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها العولمة ودول الاقتصادات الناشئة وسياسات القومية الاقتصادية التي يتبناها اليمين الشعبوي وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. والحقيقة أن التبعية هي الوجه الآخر لغياب الاستقلال السياسي والاقتصادي والحضاري وذلك علي الرغم من الحصول علي الاستقلال الرسمي عن الاستعمار قبل ستة أو سبعة عقود. فالاستقلال لا يعنى مجرد خلو الوطن من قوات الاحتلال العسكرية المتواجدة علي أراضيه، وليس هناك من معني لمغادرة المحتل بينما تكون السيادة الفعلية في يد القوي المهيمنة التي تسيطر علي الاقتصاد والتسلح والثقافة والقرار السياسي، ولذلك تبقي المعالجة الثقافية والحضارية لظاهرة القابلية للتبعية والاستعمار مدخلاً ضرورياً يتكامل مع اتجاهات التحرر الاقتصادي والسياسي، مع الأخذ في الاعتبار أن تجربة الاستقلال الاقتصادي والسياسي لا تكون بالتقوقع حول الذات والدخول في عزلة سياسية واقتصادية بل من خلال تنمية مستقلة وإرادة سياسية حرة ونموذج ثقافي وحضاري عالمي قادر علي مواجهة التفوق الغربي.

وبناء علي ذلك تنقسم الدراسة إلي عدد من المحاور الأساسية التي تبدأ باستعراض سياق نشأة النظرية وتطورها حيث تبدأ بتناول الأصول الفكرية والمقولات النظرية والتأسيسية ثم تستعرض تطورها عبر الجدل حول طبيعة التكوين الطبقي والنخبوي لمؤسسات الدولة واستقلاليتها داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار مع تحليل النمط الإنتاجي المرتبط برأسمالية الدولة. ومن ثم تناقش الدراسة جهود معالجة جوانب النقد والمراجعات التي جرت من داخل النظرية نفسها أو من خارجها، وأخيراً تقوم بتحليل بعض التجارب التطبيقية من خبرات مقارنة بين تجربة ماليزيا وتشيلي والتجربة التاريخية المصرية في عهد محمد علي.

أولاً: نشأة نظرية التبعية وتطورها: المفاهيم والمقولات التأسيسية

تؤكد نظرية التبعية علي ضرورة الربط بين المتغيرات الإقتصادية والسياسية ولاسيما فيما يتصل بالشق الخارجى لعلاقات دول العالم الثالث، كما تبرز أهمية دور العوامل الخارجية وخاصة دور القوى الرأسمالية الكبرى والشركات متعددة الجنسيات ودور سفارات الدول الكبري فى دعم نخب الحكم والقوة في الدول التابعة والحيلولة دون وصول حكومات ديمقراطية حرة منتخبة ومستقلة في ذات الوقت فى دول العالم الثالث، وكان أبرز الأمثلة علي ذلك اسقاط حكم مصدق في إيران في مطلع خمسينيات القرن الماضي ودعم انقلاب بينوشيه في تشيلي في ١٩٧٤.

وقد ظهرت نظرية التبعية في أواخر الخمسينيات بتوجيه من مدير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ECLA ، راؤول بريبيش. كان بريبش وزملاءه يشعرون بالقلق من حقيقة أن النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المتقدمة لا يؤدي بالضرورة إلى نمو في البلدان الفقيرة، بل إن النشاط الاقتصادي في الدول الغنية غالباً ما يؤدي إلى مشاكل اقتصادية خطيرة في دول العالم الثالث. وهذه الاستنتاجات لم تكن النظرية الليبرالية الكلاسيكية قادرة علي التنبؤ بها حيث افترضت أن النمو الاقتصادي كان مفيداً للجميع حتى لو لم تكن الفوائد متساوية دائما[1]. وهكذا نبع الدافع الأساسي لتطور نظرية التبعية من عدم الاقتناع المتزايد بالدور الذي قامت به اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية خاصة بعد فشلها، وعلي الرغم من أن قضية التبعية كانت واضحة منذ عام ١٩٥٠ فإنها لم تكتسب قبولاً عاماً إلا عندما ظهرت إسهامات جندر فرانك في منتصف الستينيات.

لقد ازهرت نظرية التبعية نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تحقيق التنمية وإلحاق دول العالم الثالث بالدول المتقدمة حيث فشل في تقديم تفسير حقيقى ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وارتبط ذلك بفشل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينيات والستينيات. لقد انتقد منظرو التبعية دراسات التنمية والتحديث لأنها حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متأصلة، ناتجة من طبيعة البني الاجتماعية لبلدان العالم الثالث ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله.

سياق نشأة النظرية وأصولها الفكرية

ارتبط تطور النظرية على يد مجموعة من طلاب الدكتوراه فى أمريكا اللاتينية بالأحداث السياسية الكبرى فى منتصف الستينيات خصوصاً ظهور حركة الحقوق المدنية وفضيحة ووترجيت فى الولايات المتحدة قرب فيتنام والثورة الثقافية فى الجامعات الغربية، وجاء ذلك بعد حقبة من تجاهل مدرسة التنمية والتحديث للمتغيرات الدولية وآثار تبعية دول العالم الثالث للقوى الغربية الكبرى وقوى السوق الدولية والمنظمات متعددة الجنسيات.

وتمثل مدرسة التبعية الاتجاه الراديكالي في العلوم الاجتماعية الذي ينتقد الوضع القائم ويسعي لتغييره بشكل جذري، وقد شهدت العلوم السياسية والاجتماعية المعنية بقضية التنمية السياسية تحولا فكرياً من مدرسة التنمية السياسية إلي النظريات الراديكالية. والراديكالية هي مذهب سياسي يطالب بالإصلاح الجذري التام في المجتمع والدولة مع مراعاة التفكير العقلاني غير المتسرع قبل اتخاذ الخطوات المؤدية للاصلاح. ويفضل ريتشارد هيجوت استخدام النظرية الراديكالية بدلا من الماركسية الجديدة لأن كثيراً من الاتجاهات التي جاءت تحت نظرية التبعية لا تدخل في عداد الأيديولوجيا والفكر الماركسي علي الرغم من أنها تستعير بعض مصطلحاتها[2]. ويصنف هيجوت نظريات التنمية السياسية إلى نظريتين رئيسيتين هما، نظرية التحديث الغربية، والنظرية " الراديكالية التي تضم النظرية الماركسية ونظرية التبعية.

1 VINCENT FERRARO, "DEPENDENCY THEORY: AN INTRODUCTION," IN THE DEVELOPMENT ECONOMICS READER, ED. GIORGIO SECONDI (LONDON: ROUTLEDGE, 2008), PP. 58-64 https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/depend.htm

٢ ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001، ص ص 89، 90

وتنطلق نظرية التحديث من أفكار ومقولات العلوم الاجتماعية والسياسية في مراكز إنتاج المعرفة والعلم في النظم الغربية الليبرالية والرأسمالية وتستند إلي سيادة توجهات المدرسة السلوكية والوضعية المنطقية، وفي صورها الجديدة تركز علي التحول الديموقراطي والاختيار الرشيد واستراتيجيات التحديث الاقتصادي، مع تبني غايات ترتبط بالنموذج الغربي في التحديث والنمط الخطي المتطور للتاريخ[٣]. وقد جاءت نظرية التحديث في إطار تطور العلوم الاجتماعية والسياسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ويدرج فالرشتالين(Wallerstein,1997)

أحد أبرز منظري مدرسة التبعية العلوم الاجتماعية الغربية (Social Science) ضمن بنية "النظام العالمي الجديد " باعتبار أن المركزية الأوروبية هي جزء من هذا المركب الجيوثقافي. ويري أن العلوم الاجتماعية كحقول علمية ظهرت في أوروبا وأمريكا، ورغم الانتشار العالمي الواسع، فإن أغلبيتها الكبرى لا زالت موجودة هناك. ويحاجج فالرشتالين بأن هذه العلوم، إنما ولدت أساسا لمعالجة المشاكل الأوربية، وذلك في وقت كانت تسيطر فيه أوروبا على "النظام العالمي" ثم تبعتها الولايات المتحدة. وارتبطت نشأة العلوم الاجتماعية بهذا السياق الموضوعي: فمنهجيتها وتنظيرها، وإبستيمولوجيتها كلها، تعكس معضلتها التي ولدت معها[٤].

أما نظريةالتبعية فتنطلق من أساس فكري مختلف عن الأساس الذي تنطلق منه نظرية التحديث، فقد تأسست علي يد مفكرين من دول العالم الثالث خاصة في أمريكا الجنوبية، رداً على فشل نظريات ومشاريع التنمية في هذه الدول في مرحلة ما بعد الاستقلال. ويطلق البعض علي نظرية التبعية اسم الماركسية الجديدة باعتبار أن مدرسة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين[٥]، في حين يؤكد آخرون أنها مستقلة عن النظرية الماركسية بل تتناقض مع بعض افتراضاتها الأساسية.

ويمكن القول أن مدرسة التبعية تستمد توجهاتها من رافدين أساسين هما: الماركسية الجديدة بمختلف توجهاتها، والأفكار والمناقشات التى دارت حول التنمية داخل الهيئة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية. وقد وجه أنصار نظرية التبعية العديد من الانتقادات لنظريات التحديث والتنمية السياسية الغربية مؤكدين أن الرأسمالية تزدهر عن طريق استغلال موارد الدول الأقل نمواً، فثراء ورفاهية الدول الغربية الرأسمالية يتحقق من خلال استغلال موارد دول العالم الثالث مما يؤدي إلى تأخر عمليات التحديث والتنمية. وبالتطبيق علي دول أمريكا اللاتينية فإنها "ومنذ القرن السادس عشر كانت جزءاً من نظام عالمي تهيمن عليه الدول الغربية، ولذلك يعد التخلف اللاتيني نتيجة لسلسلة معينة من

---

٣ نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1992، ص 242

٤ سعود الشرفات، نظرية النظام العالمي الحديث: إيمانويل فالرشتاين، 28 أكتوبر 2016
http://www.mominoun.com/articles/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB--%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%86-4452

٥ نصر محمد عارف المرجع السابق، ص 219

العلاقات مع النظام الدولي"[٦]. فالتبعية نتيجة "ظرف تاريخي يشكل هيكلًا معينًا للاقتصاد العالمي بحيث أنها تفضل بعض الدول على حساب الآخرين وتحد من امكانات التنمية للاقتصاد التابع. وفي هذه الحالة يكون تطور وضع اقتصاد مجموعة معينة من البلدان مشروطًا بتطور وتوسع اقتصاد آخر يخضع له"[٧]. ويؤكد جندر فرانك أن البحث التاريخي يثبت "أن التخلف المعاصر هو في جزء كبير منه الناتج التاريخي للعلاقات السابقة والمستمرة في المجال الاقتصادي وغيره بين الدول المتخلفة التي تدور في فلك الدول المتروبوليتان الأكثر تطوراً، وهذه العلاقات هي جزء أساسي من النظام الرأسمالي على مستوى عالمي"[٨].

يعد أندريه جندر فرانك [٩] أبرز من أرسوا دعائم الرؤية التي مفادها أن دراسات التنمية في الخمسينات والستينيات كانت لا تعدو سوي دراسات تدافع عن شكل الاستعمار الجديد، خاصة في تأكيدها علي أن التخلف كان ظرفاً أصيلاً تتسم به دول بلدان العالم الثالث ولا دخل للاستعمار الرأسمالي في هذا التخلف. ومنذ أواخر الستينيات والسبعينات حاولت الدراسات التاريخية التي قدمها فرانك وجريفين حول أمريكا اللاتينية والتي قدمها ولتر رودني وسمير أمين حول أفريقيا أن توضح كيف أن الاختراق الرأسمالي هو المسؤول عن تخلف بلدان العالم الثالث. ومن أبرز المنظرين السياسيين لهذه المدرسة إلي جانب أندريه فرانك كل من بول باران وأريجي ايمانويل وبيل وارن وسمير أمين وايمانويل والرشتاين وجوفر كاي وكولين ليز مع الأخذ في الاعتبار وجود كم كبير من التنوع التنوع في رؤي هؤلاء المفكرين.

ومن المهم في هذا الصدد أن نشير إلي جانب من جوانب التمايز بين نظرية التبعية والنظرية الماركسية، وهو اعتقاد ماركس بأن الاستعمار مرحلة ضرورية لحدوث التنمية في الدول المستعمرة كي تنتقل من خلال عمليات التنمية من دول ذات اقتصاد تقليدي متخلف إلي دول ذات اقتصاد رأسمالي علي النمط الأوروبي، وذلك ما سوف يمهد الطريق تالياً لمشروع ثورة البروليتاريا والانتقال إلي مجتمع اشتراكي. ولذلك أكد ماركس علي الدور الهام الذي لعبته الرأسمالية البريطانية في تحديث الهند وايرلندا. والواقع أن ماركس لم يرس دعائم الأطروحة الخاصة بتنمية التخلف بشكل واضح ولذلك لم يعول جندر فرانك تعويلاً أساسياً علي عمل ماركس في تأسيسه النظري لهذه الأطروحة، ففرانك لا يعتقد بقدرة الاستعمار علي القيام بعملية تنمية وإنما مجرد تنمية للتخلف. كما ناقش فرانك نظرية الإمبريالية الدولية لدي لينين وأطروحة روزا لكسمبورج التي تنظر للمستعمرات كسوق لتصريف منتجات الدول الاستعمارية التي تعتبرها مكاناً لاستثمار رأس المال مما يؤدي إلي حدوث حالة تصنيع وتطور رأسمالي داخل البلدان المستعمرة، وهو ما دحضه فرانك تماماً بتأكيده أن الاختراق الاستعماري هو المسئول عن التخلف. ويلاحظ أن الشعبية التي اكتسبتها نظرية التبعية خلال الستينيات تدين بالفضل الي علماء

6 Susanne Bodenheimer, "Dependency and Imperialism: The Roots of Latin American Underdevelopment," in Fann and Hodges, Readings, op. cit., p. 157.

7 Theotonio Dos Santos, "The Structure of Dependence," in K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., Readings in U.S. Imperialism. Boston: Porter Sargent, 1971, p. 226

8 Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., Dependence and Underdevelopment. Garden City, New York: Anchor Books, 1972, p. 3.

٩ أندريه جندر فرانك، البرجوازية الرثة والتطور الرث، دار العودة، بيروت، 1973

اقتصاديات التنمية الذين اهتموا بقضايا الاستغلال الاقتصادي علي المستوي العالمي وليس الكتاب الماركسيين، وقد دفعت شعبية النظرية الكتاب الماركسيين أنفسهم إلي الالتفات إلي نظرية تتعارض مع افتراضاتهم التي ينطلقون منها[١٠].

والحقيقة أن نظرية التبعية لم توجه فقط سهام النقد لمسلمات نظريات ونماذج التنمية الغربية الحديثة وإنما سعت لأن تكون بديلاً لها . فقد جاءت النظرية علي طرف النقيض لأطروحات نظرية التحديث السائدة في ذلك الوقت، فحالة التخلف الاقتصادى والسياسى ، وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات متعددة، هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية،وهي ناتجة عن الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالى العالمى. وبمعنى آخر اعتبرت أن التنمية التي حدثت في العالم الرأسمالى المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، وأن الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها في براثن التبعية والسيطرة الرأسمالية.

و قامت الدراسات التي قدمها منظرو التبعية، مثل "اندريه جندر فرانك "و" سمير أمين" وغيرهما، بتحليل وإثبات أن السيطرة الرأسمالية هي المسئولة عن تخلف بلدان العالم الثالث، حيث حللت الجوانب التاريخية للتخلف المرتبط بالاستعمار، وكان هذا التركيز على الجوانب التاريخية، إلى جانب الأسلوب الثورى لنظرية التبعية، من أسباب تسميتها بالماركسية الجديدة، عند البعض، رغم أن رواد هذه المدرسة هم من علماء الاقتصاد الراديكاليين من اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية ECLA كماسبق القول.

المقولات الأساسية لنظرية التبعية

تكمن الأطروحة الأساسية لنظرية التبعية في تفسير التخلف أو التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال أثر المتغيرات الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية على سياسات التنمية الوطنية، وأن مشكلات التخلف تعد جزءاً لا يتجزأ من الاندماج في النظام الرأسمالي[١١]. ومن أبرز المفاهيم التي تستخدمها مدرسة التبعية الراديكالية: الفائض والطبقة والتبعية والامبريالية وأنماط الانتاج وذلك في مواجهة مفاهيم نظرية التحديث مثل بناء الدولة وتكامل النسق والوظيفة...إلخ.

وتحلل النظرية أشكال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلي الدول النامية لتصل إلي صياغة أطروحة "تنمية التخلف". وتكشف كيف أن أمريكا اللاتينية كانت بلداً متخلفاً قبل الاختراق الرأسمالي ولكنها أصبحت أكثر تخلفاً بعد هذا الاختراق الغربي. ويركز منظرو نظرية التبعية علي أن التنمية التي تتم داخل بلدان العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تنمية للتخلف وذلك نتاجاً لتوسع الدول الاستعمارية وإخضاع الاقتصاد المستعمر لحاجاتها التي تكون في الغالب عكس حاجات الاقتصاد التابع[١٢].

ومن أبرز المقولات والافتراضات التي تؤكد عليها مدرسة التبعية:

- كلما ازدادت قوة الدول الرأسمالية وتوسعت خارجياً فى دول العالم المختلفة كلما زاد ثراؤها الإقتصادى.

١٠. هيجوت مرجع سابق، ص ص 96-98

11 Osvaldo Sunkel, "National Development Policy and External Dependence in Latin America," The Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 1, October 1969, p. 23)

١٢ هيجوت، مرجع سابق، ص 95

- التخلف فى دول العالم الثالث يرجع إلى العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول الرأسمالية الغربية (الدول الاستعمارية) و الدول المتخلفة (الدول المستعمرة).
- علي الرغم من انتهاء الاستعمار التقليدي إلا أن الدول الرأسمالية خلقت ورائها فى دول العالم الثالث بنية اقتصادية تابعة للدول الرأسمالية ونخب حكم موالية وتابعة للدول الغربية.
- إن التخلف فى دول العالم الثالث ليس تخلفا طبيعياً وإنما جاء نتاج للعلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول الإستعمارية والدول المستعمرة .
- التنمية لا تتحقق إلا بالقضاء على ذلك الاستغلال الذى هو سبب التخلف .

وهكذا تنطلق نظرية التبعية من التفسيرات التاريخية والاقتصادية لحالة التخلف في دول العالم الثالث لتؤكد علي دور علاقات التبعية من حيث ارتباط اقتصاديات دول العالم الثالث باقتصاديات دول المركز الرأسمالي، حيث يتم تشكيل البناء الداخلى لمجتمع معين وفقاً للامكانيات البنيوية لإقتصاديات دول أخرى مما يؤدي إلي حالة التخلف في إطار تقسيم العمل الدولي[١٣]. وينتج عن ذلك مجموعة من العلاقات غير السوية عبر عنها عالم الإجتماع النرويجى" جالتونج" بوصف" الاستعمار الهيكلى" وهو مفهوم يشير إلى تفاعل رأسى بين المركز، الذى يحتكر التصنيع والتكنولوجيا، وبين الأطراف، المسئولة عن توريد الخامات الأولية ثم إعادة استيرادها مصنعة[١٤]. والحقيقة أن استيراد التكنولوجيا المتاحة وكذلك الخبراء والاستشاريين دون مفاضلة أو اختيار لما يتلائم مع ظروف كل دولة يرسخ علاقة التبعية، وعادة ما يكون استيراد التكنولوجيا المتطورة جزءاً من قرض أو معونة أجنبية،أو للرفاهية وتقليد أنماط الاستهلاك الترفي وغير الترفي وأساليب الحياة اليومية في الدول المتقدمة، كما يتم استيراد الخبراء الأجانب لتشغيل تلك التكنولوجيا فتكون النتيجة انعكاس ذلك فى صورة تبادل تجارى واقتصادى لا يعبر عن علاقات متكافئة ويتسم بعدم المساواة بين الجانبين.

ويمكن تشبيه علاقات التبعية الاقتصادية بالنظام الشمسي والأقمار التابعة للكواكب، فهناك "وضع تتكون من سلسلة كاملة من المراكز الكبرى والتوابع الصغرى المرتبطة التي تشكل جميعها النظام الرأسمالي بكامل مكوناته من المراكز إلى المواقع في هوامش وأرياف الدول،وتعمل ميكانيزمات النظام كأداة لامتصاص واستنزاف رأس المال والفائض الاقتصادى من التوابع إلى المراكز المحيطة بها، ومنها إلى مراكز النظام الرأسمالى، والنمو الذي يتحقق في الدول النامية في إطار تلك العلاقة هو نمو تابع، يفتقر إلى قوة دفع ذاتية، وتنقصه صفة الديمومة"[١٥]. ويصف" فرانك "هذه العلاقة بعلاقة التابع والمتبوع"، أو العلاقة بين المركز والأطراف والهوامش، حيث يحافظ المركز على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، التى تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز.

لقد أطلقت نظرية التبعية مفهوم "التنمية التابعة" أو "تنمية التخلف" على أن التنمية التي تتم في العالم الثالث، فهي نتاج توسع الدول الاستعمارية، وربط

١٣ أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، 1987) ص ص 12، 61، 62

١٤ مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، 1992)

١٥ ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، 2001

الاقتصاد المستعمر بحاجاتها. وتنتقد النظرية "أشكال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعليه صاغ فرانك مصطلح " تنمية التخلف"، حيث اعتبر أن أمريكا اللاتينية كانت متخلفة قبل الاختراق الرأسمالى، لكنها أصبحت أكثر تخلفا بعد هذا الاختراق، وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطاً سببياً، حيث أن التنمية التي حدثت في الغرب الصناعى تمت على حساب تخلف بلدان العالم الثالث، وجاء ذلك في سياق الرد على القول بعدم وجود علاقة بين التنمية فى الغرب وبين التخلف في العالم الثالث .

ويمكن تقسيم نظرية التبعية إلى اتجاهين نظريين رئيسيين هما :

التبعية البنيوية وعلاقات المركز – الهامش، وتحليل أساليب الإنتاج[١٦] .

ركز الاتجاه الأول على خصائص وأوضاع التشكيلات الاجتماعية الطرفية، وأسباب ونتائج الاستعمار في العالم الثالث، حيث أن الدول الصناعية تمنع قيام صناعات متقدمة فى الدول المتخلفة التي تمدها بالمواد الأولية، نتيجة ارتباط الاقتصاد المتخلف بالاقتصاد المتقدم في إطار علاقات المركز – الهامش الناتج عن تغلغل الرأسمالية في العالم الثالث. ويركز منظري هذا الاتجاه على علاقات التبادل غير المتكافئة وتحويل الفائض من الأطراف إلى المراكز بطرق مختلفة مما يعطل إمكانية تراكم رأس المال وتحقيق تنمية مستقلة. وهنا يتم تفسير التخلف أو " الرأسمالية التابعة " على أنها نتاج الهيمنة الرأسمالية كنظام عالمي الذي يقوم علي أساس تبادل غير متكافئ يذهب لصالح المركز. ويري سمير أمين أن نخب القوة المالية والاقتصادية والسياسية التي تمثل البرجوازية الوطنية والمحلية في الأطراف هي امتداد للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياساتها. حيث تنمو البرجوازية الكمبرادورية التجارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي، إضافة إلى نمو القطاع البيروقراطي الحكومي بطريقة تعمل لصالح استقرار هذا النمط من علاقات الهيمنة.

أما منظرو الاتجاه الثانى، فقد اعتبروا أن التركيز على العامل الخارجى للتبعية أهمل العوامل المحلية في إنتاج واستمرار التبعية، ودرسوا كيفية تعايش أنماط إنتاج غير رأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالى في دول العالم الثالث، وذلك يؤدي إلى تعدد أساليب الإنتاج وتعايشها جنبًا إلى جنب، وهي أشكال في أغلبها غير رأسمالية رغم انخراطها في السوق والتبادل السلعى. ويعتبر هذا الاتجاه أن علاقات وأساليب الإنتاج السائدة في الدول المتخلفة هي ما قبل رأسمالية لذا فهي تنتج التخلف ومسئولة عن استمراره، وهذا يقود إلى تأكيد أن العوامل الداخلية مسئولة أساسا عن التخلف، حيث تتمفصل أنماط الإنتاج المختلفة وتتعايش معا، وأن سيطرة النمط الرأسمالي لا يعني زوال الأنماط الأخرى. واهتم " فرانك "و "كاردوز"، بالجانب السياسى بالتركيز على دور الدولة في المجتمعات الطرفية والتابعة، حيث يرى" فرانك "أن الدولة تمثل وظيفة إعادة إنتاج التبعية ونمط الإنتاج التابع والحفاظ على مصالح الاحتكارات الدولية، وتمثل مصالح الطبقات المحلية المسيطرة، وتمثل أداة في يد رأسمالية المركز وهي خاضعة مباشرة للنظام الرأسمالى العالمى، وهي دائما ذات طابع تسلطى، فيما يرى " كاردوز "أن وظائف الدولة في العالم الثالث تشبه وظائف الدولة في المركز ،فهيتقوم بوظائف اقتصادي وأيديولوجية،

١٦ هيجوت، مرجع سابق، ص ص 103-104

وتمثل مصالح البرجوازية المحلية، وتتأثر بالبنية الطبقية المحلية، وتأخذ أشكالا متنوعة بما فيها الشكل الديمقراطي[١٧].

لقد تطورت نظرية التبعية من خلال الاسهامات النظرية في مجالين أساسيين هما نظرية النسق الدولي والتكوين الاجتماعي والطبقي والنخبوي لدولة ما بعد الاستعمار. فقد برزت أطروحة النسق العالمى أو نظرية النظام العالمي كمدخل من خلاله تكشف موقع الدول المتخلفة والرأسمالية داخله، وذلك إلي جانب الاهتمام بالبناء الاجتماعى الداخلي للدول المتخلفة، كبناء تابع ومتخلف ومحكوم بنمط من تقسيم العمل الدولى، كما حللت نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الامبريالى وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق نمو الدول المتخلفة.

لقد ظهر مفهوم الدول شبه الطرفية Semi-peripheral ليشير إلي دول العالم الثالث التي اكتسبت قوة اقتصادية من خلال عملية تنمية علي عكس الدول الطرفية التي لم تنجح في عملية التنمية واستمرت في حالة تخلف. وفي هذا الإطار جاءت نظرية "النظام العالمي" لـ فالرشتاين في كتابه النظام العالمي الحديث عام 1974، حيث قام بصياغة النظرية منطلقاً من ذات الرؤية لنظرية التبعية التي تعتبر التنمية الرأسمالية عملية عالمية تفضي إلي إنتاج واعادة إنتاج أشكال اللامساواة بين دول العالم وداخل هذه الدول، حيث هناك استمرارية وحتمية تاريخية ليس من الممكن الخروج عنها في ظل هذا النسق العالمي السائد، فالنظام الدولي مثل بناء هرمي تأتي علي رأسه دول الغرب الرأسمالي ثم تندرج في أسفله باقي دول العالم الثالث. ثم قام فالرشتالين في مراحل تالية بالتأكيد أنه وعلى الرغم من الاستقرار الظاهر "للنظام العالمي الحديث" فإنه مقدم في العمق على الدخول في فترة أزمة نهائية. فقد قام في دراسة بعنوان "ثورات جديدة ضد النظام" في عام 2002 بتحليل توليفة من حركتين مختلفتين هما الحركات الاجتماعية والحركات القومية معتبراً أنها تقوم بدور انفصامي أو مزدوج نسبياً داخل النظام العالمي من حيث أنها "تقوّض وتعزز في آن معاً البنية السائدة"[١٨].

النخب والتكوينات الاجتماعية والثقافية في دول العالم الثالث:

كان موقف نظرية التبعية من الدولة محل خلاف، ففي حين اعتبرها البعض مجرد أداة تسيطر عليها نخب برجوازية مرتبطة بالمركز الرأسمالي، فإن آخرين وجدوا أن لها قدراً من الاستقلالية النسبية مثل بولانتزاس وديفيد ميليباند. وقد تطورت النظرية من خلال الجدل حول طبيعة التكوين الطبقي ودور الدولة داخل المجتمعات ما بعد الاستعمار. لقد كان أريغي ايمانويل وفالرشتاين وسمير أمين من أكثر الباحثين فاعلية حيث سعوا الي تأسيس نظرية التبادل لتتجاوز اسهامات جندر فرانك. **لكن سمير أمين يختلف مع فرانك وفالرشتاين في قضيتين هما:**

أولا: انه يرفض الأهمية المركزية لعملية انتزاع الفائض من دول الأطراف الي المركز.

ثانيا: يرفض أفكارهما الخاصة بوجود نمط انتاج واحد وهو نمط الانتاج الرأسمالي.

١٧ هيجوت، مرجع سابق

18 Wallerstein, Immanuel, new revolts against the system, new LEFT REVIEW, 18, Nov-December, 2002 https://newleftreview.org/II/18/immanuel-wallerstein-new-revolts-against-the-system

يري سمير أمين أن النظام الرأسمالي العالمي يحتوي علي عدد من أنماط الانتاج الرأسمالية كما يحتوي علي أنماط إنتاج لارأسمالية وأن أنماط الإنتاج تؤدي إلي وجود تكوينات اجتماعية مختلفة. وأهمية اسهام سمير أمين فيما يتصل بالتكوينات الاجتماعية تكمن في أنه حاول أن يربط الفجوة بين أصحاب نظرية التبادل وتركيزهم علي النظام الرأسمالي وأصحاب نظرية أنماط الانتاج وتركيزهم علي أنماط الإنتاج داخل دول الأطراف. حيث يلاحظ وجود اهتمام تقليدي بتحليل أنماط الانتاج الرأسمالى ولكن لم يجر اهتمام مماثل بتحليل أنماط الانتاج اللارأسمالى والتكوينات الاجتماعية.

والفكرة الاساسية للتركيز علي أنماط الإنتاج هى التفرقة بين أنماط الانتاج والتكوينات الاجتماعية، فقد كان مفهوم نمط الإنتاج لدى ماركس مفهوماً استدلالياً مكنه من توضيح خصائص وديناميات أنماط الانتاج الرأسمالية وبصورة أقل من أنماط الانتاج قبل الرأسمالية. أما مفهوم التكوين الاجتماعى فقد كان بمثابة الخلفية التى استعان بها لتحليل التفاعل المتبادل بين أنماط الإنتاج والطبقات الاجتماعية فى ظرف تاريخى بعينه مثل المجتمع الفرنسى عقب ثورة ١٨٤٨.

ويقدم حمزة علوى[١٩] اسهاماً نظرياً تأسيسياً يقوم علي أساس التفرقة بين أنماط الانتاج والتكوين الاجتماعى في دول العالم الثالث حيث يعد مفهوم التكوين الاجتماعى مفهوماً وصفياً يشير إلى الكينونة المجتمعية الواقعية، بما فى ذلك خصائصها والتطورات التى تعرضت لها فى الماضى وعمليات إقامة الأبنية وإعادة إقامة الأبنية وتأثير الأحداث.

ويشير هذا المفهوم فى حد ذاته إلى كيان مجتمعى تاريخى مرتبط جغرافياً وله موارده وتنظيمه الاقتصادى السياسى وملامحه الثقافية الخاصة. ويشرح علوي العوامل المختلفة التي لعبت دوراً فاعلاً فى فتح الطريق أمام تطور الحوار المعنى بالتكوين الطبقى ودور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار. فقد اكتسب الاهتمام بدور الدولة وبالطبقة داخل الأطراف قوة دافعة من محاولات إعادة إحياء البحث حول الدولة ووظائفها ودورها وعلاقاتها بأنماط الإنتاج والطبقات الاجتماعية. والحقيقة أن تصور نظرية التبعية للطبقة والدولة أدى إلى النظر للجماعات الحاكمة داخل بلدان العالم الثالث، سواء كانت هذه الجماعات تجارية/صناعية، بيروقراطية/سياسية أو عسكرية بوصفها أدوات للهيمنة الأجنبية. ودول العالم الثالث هي دول لم تستطع أن تؤسس طبقة مهيمنة محلية لا أن تكون أداة للهيمنة الاجنبية. وينظر جيمس بتراس إلى التكوين الطبقى فى فترة ما بعد الاستعمار بوصفه ناتجاً عن تراكم رأسمالى قائم على انتزاع الفائض الموجه للخارج متسمًا بتطور طبقى فيه طبقة وسيطة تتحكم فى عملية التراكم لصالح المصالح الخارجية من خلال سيطرتها على أجهزة الدولة.

ويناقش حمزة علوي أبعاد النمو المتضخم لدولة ما بعد الاستعمار خصوصاً في الأجهزة العسكرية والبيروقراطية الإدارية الهائلة، التى ورثتها هذه الدولة من المرحلة الاستعمارية، المسئولة عن الاستيلاء على جانب أساسى من الفائض الاقتصادى للدولة. وقد أسس هذا الاسهام رؤية للدولة بوصفها حلقة بين رأس المال الدولى والتكوينات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث. كما أن الأفراد القائمين على أمر أجهزة الدولة والمنوط بهم تحقيق وظائفها يطورون

19 H. Alavi. "State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh", New Left Review, Vol. 74. 1972

مصالح طبقية خاصة بهم. ويمثلون طبقة قيد التشكيل يسميها شفجي: البرجوازية البيروقراطية ، وهذه الطبقة تتكون من ذوى الرواتب العالية والضباط ومسئولى الأحزاب أو من يتحكمون فى عملية الإنتاج بشكل يمكنهم من تكوين رأسمال خاص بهم، وبوصفها طبقة فإن البرجوازية البيروقراطية من مصلحتها استمرار دورها الولائى لرأس المال الدولى. وهكذا تصل أطروحة نظرية التبعية إلي أن الطبقة الحاكمة فى أى بلد من بلدان العالم الثالث تعد طبقة "كمبرادور" وذات علاقة من الولاء لرأس المال الدولى[٢٠].

وتثير هذه الاستنتاجات تحديات كبيرة ، فمدرسة التبعية بهذا التحليل أعلاه لا تأخد فى اعتبارها استقلال المستوى السياسي عن المستوى الاقتصادي، لذا مالت نظرية التبعية إلى فهم سياسة الطبقة داخل بلدان العالم الثالث بناءاً على المتغير الاقتصادى فقط. وقد أوضح ريتشارد سكلار أن مثل هذه النظرة للطبقة، خاصة الأفكار المتعلقة بنمو برجوازية بيروقراطية بوصفها طبقة بنائية ذات وظيفة محددة، تعد "نظرة ضيقة تعجز عن الفهم الشامل للطبقة المهيمنة داخل البلدان النامية بوصفها طبقة لها مشروعاتها الخاصة بها. ومن الناحية النظرية لا يمكن لصفوة وظيفية (أو ذات وظيفة بعينها) أن تشكل بحد ذاتها صفوة طبقة، فالعنصر الوظيفى يعد داخل كل المجتمعات جزءاً من مقومات الطبقة الاجتماعية، لكنه لا يعد مقومها الأوحد"[٢١].

ويشير ليز فى عمله الموسوم "التخلف فى كينيا" أنه بدلاً من أن ننظر إلى قوة الاتجاه التاريخى الذى يكمن وراء نشوء البرجوازية الافريقية، فإنه كان معنياً بالتفكير فى الحجم الضئيل نسبياً، وفي الوهن التقنى لرأس المال الإفريقى فى مواجهة رأس المال الدولى، وفى شكل الدولة التى لا تعدو كونها معبراً عن هذا اللاتوازن العام. فالطبقة المهيمنة داخل دول العالم الثالث أو الشرائح المكونة لها يمكن أن تستخدم سلطة الدولة لخدمة مصالحها الخاصة وليس لمصلحة رأس المال الدولى. وبناءاً على ذلك، يتعين علينا أن نكون على وعى بالتأثير المتغاير للظروف السوسيو اقتصادية والتاريخية على الدول الهامشية المختلفة. كما أوضح هايدن(١٩٨٠) أن ثمة دول من بلدان العالم الثالث ليس لدي دولها القدرة على ذلك كما فى حالة تونس على سبيل المثال، حيث عجزت الطبقة المهيمنة على اخضاع قطاعات الفلاحين تحت سيطرتها[٢٢].

إن الطبقات داخل بلدان العالم الثالث بشكل عام ذات طبيعة أكثر تعقيداً (أو أكثر انقساماً) وأضعف وغير مكتملة (فى عمليات التكوين) عن تلك الطبقات الموجودة داخل المجتمع الصناعى المتقدم، كما أن سلوكها مشروطاً بتفاعلها مع غيرها من الطبقات الموجودة داخل نظام اجتماعى معين فى مرحلة تاريخية بعينها. وفيما يخص دولة ما بعد الاستعمار فإنها ليست نتاجاً محدداً للأوضاع الاقتصادية، كما أنها ليست نتاجاً تلقائياً للأوضاع السياسية. فالبناء الاقتصادى قد يلعب دور العامل المحدد، لكنه لا يعوق الدولة بشكل كامل، ولا حتى إدارة الدولة التى قد تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال النسبى فى المجال السياسى والايديولوجى. ويؤكد بولانتزاس –عالم الاجتماع الفرنسي الشهير– أن الاستقلال هو: استقلال الدولة في مواجهة التناقض داخل رأس المال ذاته،

٢٠ أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية)القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1985

٢١ هيجوت،مرجع سابق، ص ص 124- 125

٢٢ المرجع السابق، ص 125

واستقلال الدولة عن الطبقات دون أن يعنى ذلك أنها تقوم بدور الوسيط أو الحكم أو أنها بؤرة لسياسة عقلانية متسقة خارجة عن المال الاحتكاري. حيث يميز بولانتزاس بين أجنحة الرأسمالية التى تنقسم بين رأسمال الاحتكاري الذي يمثل الجناح المهيمن Hegemonic Fraction في مقابل رأس المال غير الاحتكاري[٢٣].

رأسمالية الدولة ونمط الإنتاج التابع

إن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لا تتناقض مع النمو الرأسمالي التابع، فعندما تحدث ظروف التدخل الاقتصادي تنخرط البيروقراطية الدولتية بشكل مباشر في العملية الإنتاجية، وتصبح الدولة فاعلاً ذا مصلحة مباشرة في علاقات الانتاج بنفس الطريقة التى يتسم بها نمط الانتاج الرأسمالي من خلال علاقة وثيقة بالطبقة البرجوازية. وبذلك تدير الدولة شكلاً من أشكال الرأسمالية يمكن أن يسمي رأسمالية الدولة، أو ما يفضل البعض أن يطلق عليه "النشاط الاستثماري للدولة" State Entrepreneurship

فالدولة تقدم علي الدخول في دائرة النشاط الإنتاجي والتنظيمي محاولة التغلب علي أوجه القصور في نشاط القطاع الخاص وإصلاحه وذلك قد لا يؤدي بالضرورة إلي تحويل علاقات الانتاج القائمة أو تغييرها في بعض الأحيان ولكنه قد يؤدي إلي تغير في التركيب الطبقي القائم والعلاقات الطبقية القائمة في أحيان أخري. وهكذا يصبح للدولة مصلحة في النشاط الاقتصادي والاستثماري هي نفس مصلحة الطبقة الإدارية وحتى الطبقة البرجوازية[٢٤].

ويلاحظ أن الدولة لا تندفع بتنظيم قطاع رأسمالية الدولة بغرض التغلب علي مشكلات التنمية مثل البطالة أو ضعف القدرة الإنتاجية والخدمية فحسب ولكن أيضاً كوسيلة لكسب دعم بعض الجماعات والقوي السياسية والاجتماعية داخل وخارج مؤسسات الدولة ومن ثم إضفاء الطابع الشرعي علي وجودها. ويمكن فهم تدخل المؤسسة العسكرية في النشاط الاقتصادي في بعض دول أمريكا اللاتينية بهذا المعنى فهو لا يهدف لحل أزمات اقتصادية فقط ولكنه كذلك يستهدف الحصول علي دعم وتأييد بعض الفئات الاجتماعية ويترتب عليه حصول بعض الجهات من برجوازية رجال الأعمال علي مزايا اقتصادية مقابل تراجع فئات أخري من نفس الطبقة.

ويلاحظ أن تدخل الدولة في ملكية أدوات الانتاج وتشغيلها لا يتخذ شكلا واحداً لدي كل الدول وفي كل الفترات حيث يختلف حجم ونوعية هذا التدخل وفقاً للظروف وأيديولوجيات النخبة الحاكمة والعلاقة بدوائر الرأسمالية العالمية والشركات دولية النشاط. وقد ينتهي هذا النمط من التنمية إلي تنمية رأسمالية عليها الكثير من القيود، فالمشكلات التى تترتب عليه قد تسهم في مزيد من تخلف المجتمع التابع من قبيل تراكم الديون وتقلص الإنفاق علي الخدمات الاجتماعية مقابل التركيز علي التسلح والمشروعات الاستثمارية. ويمكن التمييز بين شكلين من تدخل الدولة الاول أحدهما يتصل بتأميم رأس المال الأجنبي وتحويله إلي رأس مال وطنى، والثاني هو تأميم رأس المال الوطنى وتحويله إلي رأسمال أجنبي[٢٥].

23 N. Poulantazas, Political Power and Social Classes in Contemporary Capitalism, Verso, (1), London, 1974

24 R. Duvalt and J. Freeman, "The State and Dependent Capitalism", International Studies Quarterly, Vol. 25 No. 1. 1981, p. 103 ff. Pp. 112, 113

٢٥ أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث: الرؤية السوسيولوجية ، مرجع سابق، ص 98

التسلطية والتبعية

تؤكد نظرية التبعية أن التسلطية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بنموذج التنمية التابع فهي نتاج لعملية التبعية. ويري أن ظروف الأزمات الاقتصادية التى يمر بها العالم الرأسمالي تؤدي إلي تحولات في الأبنية السياسية للدول التابعة، من ذلك أن تحول جهاز الدولة إلي جهاز تسلطي يفرض القهر علي الجماهير، ويفرض عليها سياسات التقشف التى يؤدي تنفيذها إلي مضاعفة الفائض الذي يذهب إلي قلب العالم الرأسمالي، في حين تحاول النظم التسلطية أن تحافظ قدر الامكان علي النظام الداخلي. وقد تتجه النظم نحو التسلطية والتحكم خاصة في فترات الأزمة الرأسمالية العالمية. فالقهر الاقتصادي والسياسي والعسكري الذي تمارسه الدولة لا يظهر علي أشده إلا في وقت أزمة التراكم التى يمر بها النظام الرأسمالي[٢٦].

ويعتقد حمزة علوي أن أهم خاصيتين جوهريتين تتسم بهما دول العالم الثالث هما التضخم Overdevelopment والمركزية Centrality[٢٧].

ففي الدول الديموقراطية (وحتى دول الحزب الواحد) هناك تمييز بين عنصرين هامين في البيروقراطية وهما البيروقراطيون الذين يؤدون أعمالهم بحكم وظائفهم في البيروقراطية، والبيروقراطيون الذين يدخلون أجهزة الدولة من خلال الأحزاب السياسية. وعلي الرغم من العلاقات المتبادلة بين وظائف الدولة ووظائف الحزب خاصة عند القمة، فإن هذين الجناحين للبيروقراطية يختلفان عن بعضهما في عنصر هام هو أن الجناح الحزبي من البيروقراطية يقيم علاقات سياسية داخل جهاز الدولة مع الفئات الاجتماعية مثل العمال والفلاحين ويكونون بذلك طبقة متميزة داخل الدولة. أما الجناح الإداري أو الحكومي فإنه يكون أكثر قرباً من مشروعات الدولة الاقتصادية[٢٨].

ثانياً: الانتقادات الموجهة للنظرية

يعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار أن تخلف دول العالم الثالث مرتبط بعملية التوسع الاستعمارى والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، وأن التخلف ليس حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية، وهذا يشير إلى أن العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجى، وذلك يمثل نظرة أحادية الاتجاه، اعتماداً على القناعة بأن التخلف هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية، مع الإشارة إلى أن هناك بعض منظرى التبعية قالوا بوجود دور مهم للقوى المحلية في إنتاج التخلف.

وقد تعرضت نظرية التبعية التقليدية لنقد من اليمين قدمته مدرسة التحديث وكذلك من اليسار، وعلي الرغم من جهود تطوير النظرية إلا أن الانتقادات باعتبار أنها ركزت بشكل مبالغ فيه علي التاريخ وأن أسلوبها يتسم بالأسلوب الثوري الراديكالي فأدي ذلك إلي تسمية نظرية التبعية بالنظرية الماركسية أو الماركسية الجديدة علي الرغم أن رواد هذه النظرية كانوا علماء اقتصاد راديكاليين من داخل اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية كما سبق القول.

لقد تركزت أبرز الانتقادات القادمة من المدرسة الليبرالية ونظرية التحديث علي الغموض والتعميم وفكرة الثنائيات والتي يشيع مثلها داخل نظرية التحديث. فنظرية التبعية تشبه نظرية التحديث حيث أن كلاهما يصعب تفنيده علي المستوي الكلي كما يصعب تطبيقه علي النطاق الضيق الجزئي.

٢٦ المرجع السابق، ص ص 79، 85

27 H. Alavi. "State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh", New Left Review, Vol. 74. 1972

٢٨ أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص 83، 84

ومن الانتقادات التي تعرضت لها النظرية أنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية، التي تساعد وتمكن العوامل الخارجية في استمرار وإعادة إنتاج التبعية والتخلف، كما أن هناك نقداً للثنائيات التي طرحتها مثل المركز –الأطراف، أو الأفلاك – التوابع، والتي لا تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث.

ويعتقد بعض الكتاب أن الهيمنة الخارجية لايمكن أن تتحقق إذا لم تجد سنداً لها من الأطراف المحلية التي تستفيد من هذا الواقع، لذا فان إنهاء حالة التبعيةيستدعى تغييراً في الأبنية الاجتماعية الداخلية، مع الانتباه إلى أن ذلك سيؤدى إلى الدخول في صراع مع النظام الرأسمالى المهيمن، كما أن بعض منظرى التبعية يرون بأن إنهاء حالة التخلف والتبعية يحتاج إلى عمل ثورى جذرى يؤدى إلى تغيير بنيوى راديكالي، لضمان نجاح التنمية خارج إطار علاقة التبعية، من خلال إنهاء حكم البرجوازية المحلية في الدول المتخلفة.

بينما يرى آخرون أن نظرية التبعية لم تنجح في تقديم برنامج عملى للتخلص من حالة التبعية والتخلف، إضافة إلى أنها ومن الناحية النظرية وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها المتنوعة والمميزة، كما يوجه لها نقداً في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، الأهمية المطلوبة[٢٩].

التبعية والاعتماد المتبادل

جاءت أبرز الانتقادات لمدرسة التبعية من أنصار نظرية الاعتماد المتبادل، وبالفعل هناك صعوبة التفرقة بين التبعية والاعتماد المتبادل، فلا توجد دولة تستطيع أن تعيش بمفردها في جزيرة منعزلة، فكل الدول المتقدمة والمتخلفة علي سواء تعتمد علي التجارة الخارجية وعلي الاستثمار والتكنولوجيا التي تنظمهتا بنية النظام الاقتصادي الدولي الذي تأسس في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتوصلت بعض الدراسات التجريبية التي استهدفت نقد نظرية التبعية وأطروحة تنمية التخلف إلي أن الدول التي لديها استعداد أكبر للاندماج داخل الاقتصاد العالمي هي تلك الدول التي تشهد معدلات نمو اقتصادي أعلي.

والحقيقة أن التمييز بين التبعية والاعتماد المتبادل ضروري، ولكن هناك صعوبة في تحديد طبيعة العلاقة وهل هي اعتماد متبادل فقط أنها تبعية سياسية واقتصادية حيث يتوقف الأمر علي توجهات الباحثين وانحيازاتهم. فالتبعية ليست قضية كمية أو مجموعة مؤشرات اقتصادية يمكن اختزالها إلي شكل من أشكال التحليل التجريبي فهي ظاهرة غير متجانسة. كما أن معيار النمو الاقتصادي في حد ذاته غير كافي علي حدوث التنمية الحقيقية، لأن معدل النمو الأعلى قد يرتبط بسوء التوزيع وهيمنة نخب القوة والمال علي القرار السياسي. وفي هذا السياق يشير جيمس كابوراسو إلي ضرورة التفرقة بين الاعتماد المتبادل أي الاعتماد علي عوامل خارجية وبين التبعية أي عملية إدماج الدول الأقل

٢٩ علي غربي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2003

تقدما في النظام الرأسمالي وما يترتب علي ذلك من تشوه بنيوي[٣٠].

والاعتماد المتبادل قاصر وغير كافي في تفسير طبيعة تكوين نخب القوة والتكوينات الطبقية في دول العالم الثالث والتحاقها ثقافياً واقتصادياً وسياسياً بنخب القوة والتكوينات الطبقية المالية المسيطرة علي النظام الرأسمالي العالمي. ولذلك فإن أطروحة مدرسة التبعية أفضل في تحليل طبيعة البناء الاجتماعي والمصالح الاقتصادية والتكوين الطبقي والميراث الاجتماعي والسياسي للتجربة الاستعمارية.

وبالطبع فإن صعود القوي الشعبوية والقومية اليمينية في الغرب والسياسات الحمائية الاقتصادية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعكس أزمة الأطر التفسيرية المرتبطة بالتبعية والاعتماد والمتبادل، فسياسات ترامب التي تندرج تحت القومية الاقتصادية من قبيل فرض الرسوم الجمركية الهائلة والانسحاب من الاتفاقيات الدولية تتناقض مع المقولات الليبرالية الكلاسيكية حول العولمة وحرية الحركة التجارة والمؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والفوائد التي تحقق للجميع منها. ويلاحظ أن المركز الرأسمالي في الغرب والولايات المتحدة علي وجه التحديد يسوده انقسام بين اتجاهين كبيرين حول دور العولمة والمنظومة الرأسمالية في الوقت الراهن هما الاتجاه الليبرالي اليساري الذي يعتقد أن قواعد حرية التجارة والاستثمار والأسواق المفتوحة تخدم السيطرة الأمريكية بوجه عام، واتجاه القومية الاقتصادية الذي يمثله ترامب ويريد التفاوض لإعادة تأسيس تلك المنظومة بما يخدم المصالح الأمريكية في مواجهة الاتحاد الأوروبي والصين والدول الناشئة.

انتقادات أخري

- لا يمكن قبول وجهة النظر التي تري أن التنمية التي حدثت داخل العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم ما كان لها أن تحدث لولا الاستغلال الذي مارسه هذا العالم الرأسمالي علي الدول التابعة.
- الرؤية المشوشة لنظرية التبعية يكمن في أنها تنظر للرأسمالية بوصفها سبباً للتخلف، ويؤدي هذا التصور إلي تجاهل التنمية التي حدثت داخل بلدان العالم الثالث في سياق النظام الرأسمالي.
- إن النمو السكاني داخل بلدان العالم الثالث يفوق معدل نمو الدخل الفردي وأن هذه الدول لا تشهد بشكل مطلق كما يذهب منظرو نظرية التبعية عملية نمو بدون تنمية.
- لا تعبر نظرية التبعية إلا عن رؤية جزئية لبلدان العالم الثالث ولا تصلح لفهم العديد من الأقطار الأخري خاصة جنوب شرق آسيا وبعض الدول الافريقية.
- تجاهل العوامل الداخلية المرتبطة بطبيعة العوامل الجيو–سياسية وتأثيرها علي درجة الاختراق الرأسمالي لبلدان بعينها.
- أن النظرية في كثير من تجلياتها تنفي قدرة دول العالم الثالث علي إحداث تغيير جوهري في طبيعة النظام العالمي السائد. بما يعني الاستسلام لنوع من الحتمية التاريخية التي تتنافي مع الإرادة الإنسانية والسنن الإلهية في التغيير وتتجاهل دور الحضارات والدين والثقافة كعوامل نهضة وقوة في مواجهة الاستغلال الاقتصادي.

٣٠. هيجوت، مرجع سابق، ص ص 101-102

ثالثاً: تطبيقات النظرية وتجلياتها

يبدو موقف نظرية التبعية من الدولة محل خلاف كما وضحنا، ففي حين اعتبرها البعض مجرد أداة تسيطر عليها نخب برجوازية مرتبطة بالمركز الرأسمالي، فإن آخرين وجدوا أن لها قدراً أكبر من الاستقلالية النسبية كبولانتزاس وديفيد ميليباند، ولذلك يمكن إعادة توجيهها كي تكون أداة للتغيير والقضاء علي حالة التبعية. ولذلك يظهر نوع من التقدير لدي بعض المنظرين لبعض التجارب في هذا الصدد مثل تجربة محمد علي وتجربة عبدالناصر باعتبارهما تمثلان نوعاً من رأسمالية الدولة، كما أنهم ينظرون بإعجاب إلي تجربة تشافيز في فنزويلا والحركات اليسارية في عموم أمريكا اللاتينية خصوصاً تجربة دي سيلفا في البرازيل.

وفي حين كان بعض المنظرين مثل فالرشتالين يرون استحالة الخروج من أسر النسق العالمي وهرمية بناء القوة فيه، فإنه عاد يؤكد علي دور الحركات الاجتماعية والقومية التي تلعب أدواراً مزدوجة بين الاستمرارية والتغير في النظام العالمي، أما سمير أمين يعتبر أن الثورة هي الحل لتفكيك بنية النظام الرأسمالي العالمي. وفي حوار مع الأهرام يطرح أمين – رئيس منتدى العالم الثالث ورئيس المنتدى العالمى للبدائل والأفكار – الحل بالتأكيد أن "مفهوم الصعود لديه ليس مرتبطاً لا بالرأسمالية ولا بالاشتراكية، بل بأي مشروع نهضوي. هذا الصعود وحتى يتحقق لا بد أن يتضمن نمواً مستداماً في الإنتاج الصناعي، والاضطراد في قدرة هذه الدولة على المنافسة عالميا. ولا بد من توفر منظومة إنتاجية مترابطة في كافة مجالات الاقتصاد. والصعود كذلك هو مشروع سياسي ومشروع وطني ديموقراطي بالضرورة لصالح كل الطبقات"[٣١]. والحقيقة أن تلك الحلول تعاني من أزمة الفجوة بين النظرية والواقع، وعندما يشرع بعض المنظرين في تقديم حلول عملية يظهر ضعف منطقهم، لأن الحلول تكون طويلة المدي ولا يكفي أن تكون مجرد رسائل عامة، كما أن الاختيارات العملية والفعلية للمنظرين في قلب أزمات تاريخية وتحولات كبري تدفعهم أحياناً إلي الموقع الخاطيء من التاريخي مثلما تجلي في مواقف الراحل سمير أمين من التحولات المصرية منذ ٢٠١١.

وقد يكون اختبار النظرية في تجارب معينة كاشفاً عن جوانب قوتها وضعفها ويساهم في تطوير مقولات النظرية وإصلاحها كي تكون مفيدة في البحث والتحليل، وفيما يلي نناقش بعض تطبيقات نظرية التبعية وإمكانية الخروج منها في تجارب عدد من دول العالم، وهي تجربة التنمية المستقلة في عهد الأسرة العلوية، والتناقض بين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد والمنظومة الرأسمالية الدولية في ظل الأزمة الآسيوية، وأخيراً نمط التنمية التابع والتسلطي حالة تشيلي–بينوشيه.

نمط التنمية المستقلة والتابعة في مصر

يركز جلال أمين [٣٢] علي تحليل وضع الاقتصاد المصري في عهد محمد علي، وهو لا يفضل أن يصفه بكونه اقتصاداً مستقلاً عن الخارج ولكنه نفس الوقت لم يكن تابعاً، بل هو أقرب لنمط الاعتماد المتبادل القائم علي استقلالية سياسية. فالاستقلال يكون للإرادة السياسية وليس للاقتصاد، فالاقتصاد لا يمكن أن يكون محلياً فقط ولكنه يستلزم حرية حركة

٣١ المفكر العالمى سمير أمين لـ "الأهرام: "ثورة يونيو تنهى رأسمالية "المحاسيب" السيسى كان نابها عندما ارتبط بإرادة المصريين، الأهرام، 25 يونيو 2014

http://www.ahram.org.eg/NewsQ/300228.aspx

٣٢ جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي مبارك، (القاهرة، دار الشروق، 2012)

وتبادل تجاري واتفاقيات اقتصادية جمركية، أما الاستقلال السياسي والإرادة الوطنية والعمل في اطار تكتلات اقتصادية إقليمية فإنه يوفر أساساً قوياً للمفاوضة والحفاظ علي المصالح الاقتصادية.

وبشكل عام يعتبر رواد مدرسة التبعية العرب أن تلك التجربة رائدة باعتبارها تمثل نمط تنمية مستقلة يتنبي الاعتماد علي الذات،وعلي الرغم من جوانب الصحة في ذلك الحكم، إلا أن هذه الحقبة شهدت أيضاً اندماجاً مصرياً في الاقتصاد العالمي بشكل لم تعرفه مصر لعدة قرون سابقة فلم يكن الاقتصاد المصري في حالة عزلة أو انكفاء كما قد يتخيل البعض. والحقيقة أن استقلال الإرادة السياسية إنما يأتي من ثلاثة أمور : أولها الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الأساسية المعيشية بحيث لا يتحكم في توريدها طرف خارجي وأبرزها الغذاء والدواء والسلاح . وثانيها عدم التورط في الدين أو تواجده في إطار الحد الأدني . وثالثها تنوع مصادر الدخل والإنتاج والتوسع في التعليم والجيش والتصنيع وعدم الاعتماد علي مصادر هشة سهلة التأثر بالخارج بما يعنى توازن معين بين الزارعة والصناعة واقتصاد الخدمات مثل السياحة والتحويلات الخارجية. لقد كانت مرحلة التنمية في عهد محمد علي بداية الاندماج في المنظومة الرأسمالية العالمية علي الرغم من المحافظة علي الاستقلال الاقتصادي بسبب هيمنة الدولة واحتكار عملية الانتاج والتحكم في التوزيع وعدم تواجد الشركات أو الأجانب واحتكاكها بشكل مباشر بعوامل الإنتاج في السوق المصري. وقد استهدفت معاهدة ١٨٤٠ كسر هذا احتكار الدولة مما مهد تدريجياً لدخول الأجانب والتبادل التجاري والبنوك الأجنبية إلي السوق المصري في عهد سعيد.

و كان عهد عباس الأول هو العصر الذي يمكن وصفه بحالة العزلة الاقتصادية والثقافية عن أوروبا، بينما كان كان عصري سعيد واسماعيل من بعده أكثر انفتاحاً وبالتالي تبعية لأوروبا والعالم الخارجي حيث تصاعدت وتيرة التأثر بالنموذج الحضاري والثقافي والقيمي الغربي . وقد أدي نمط التنمية المعتمد علي القروض إلي هيمنة الدول الكبري علي الاقتصاد المصري ووضعه في إطار التبعية في نهاية عصر اسماعيل. ويلاحظ أن تورط الدولة المصرية في الديون كان مصاحباً لتورط الدولة العثمانية فيها أيضاً باعتباره ظاهرة دولية، وقد جاء إفلاس اسماعيل في سنة 1976 بعد سنة واحدة من إفلاس الباب العالي، وهو ما يرتبط بظاهرة تزايد لاالعرض المالي من أوروبا وتسهيلات الإقراض في ظل التوجهات للتوسع الخارجي والاستعمار مستفيدة من تراكم الثروات النتاتجة عن الثورة الصناعية والبحث عن الاسواق والمستعمرات.

وعلي الرغم من إعجاب بعض منظري مدرسة التبعية العرب بتجربة محمد علي إلا أن عملية تحديث مصر وبناء مصر الجديدة كانت عبارة عن تفاعل بين طموحات محمد علي وأسرته سواء كانت شخصية أو لها علاقة بتوجهاته الفكرية الضمنية، وهي كانت كذلك بمثابة استجابة للتحدي الغربي. وقد ارتبطت هذه الجهود كما يري تيموثي ميتشل[٣٣] بتقليد العقل الغربي الحديث، فقد كان هو الموجه الأساسي الذي يتحكم في الرؤي والأفكار والتوجهات لدي الرجال والقيادات العسكرية والإدارية التنظيمية. فالنظام البروسي العسكري في منتصف القرن الثامن عشر كان ملهماً، وضباط وقيادات الجيش الفرنسي بعد

٣٣ تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة وتحقيق بشير السباعي – أحمد حسان (القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر ، 2016)

هزيمة نابليون هم المادة التي تؤسس وتنشأ التنظيمات العسكرية المصرية والمدارس العسكرية، وطلبة البعثات يتلقون العلم والثقافة من الغرب وفرنسا، وعلي الرغم من حرص محمد علي الابتعاث في المجالات العسكرية والعلوم الطبيعية إلا أن العقل الأوروبي لم يكن محايداً، فالعلم الحديث يتضمن فلسفات علمانية وضعية معادية للدين في كثير من الأحيان، كما أن تجربة الحياة ومعايشة الغرب تؤثر في الوعي والوجدان، بل إن القائمين علي العملية التعليمية للمبتعثين ليسوا سذجاً فقد كانوا يقدمون صورة وتمثيل معين للواقع الغربي لهذه العقول التي تتطلع للاستكشاف والمعرفة، ولذلك نري انبهاراً من الطهطاوي بالتمدين والحضارة الغربية مع اهتمامه فقط بانتقاد الجزء المرتبط بوضع المرأة، ولكن هؤلاء المبتعثين لا يمكنهم الاطلاع بدقة علي واقع المجتمعات الغربية حيث كانت البيئة مهيأة لثورات وانقسامات اجتماعية وطبقية هائلة لم يدركها المبتعثون في ذلك الوقت.

وقد اعتمد النشاط الاقتصادي علي الزراعة وإنتاج القطن وتصديره للخارج تحت سيطرة الدولة، وتراجع أو اندثرت الأنماط الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، فقد كانت هناك أنماط تجارية وحرفية متطورة، ثم صارت الزراعة هي المحور الأساسي، بينما تركزت الصناعات في المجال العسكري والصناعات الحربية لخدمة الجيش. لقد فصلت تجربة محمد علي مصر عن النمط الاقتصادي العثماني وأدمجتها في النظام الرأسمالي الأوروبي حيث هناك نمط معين للانتاج وتوزيع العمل، وتقوم مصر فيه بإنتاج المواد الخام المرتبطة بالقطن وتصديره للخارج. وفي حين يري جلال أمين أنه أقرب لنمط الاعتماد المتبادل وليس التبعية، يراه تيموثي ميتشل جزء من النظام الرأسمالي العالمي الذي يريد التجارة وفتح الاسواق في الأساس.

وقد أدي التدخل الاجنبي في مصر الي إضعاف الهوية تدريجياً من ناحية التعليم الحديث والصحافة والجاليات الأجنبية ثم قام الاستعمار الانجليزي بعملية تفكيك تدريجي لهذه الهوية من خلال العملية التعليمية. ولا شك أن مصر صارت أكثر ارتباطاً بالمراكز والعواصم الاوربية في عهدي سعيد واسماعيل باشا، وانتشر نمط الحياة الأوروبي وحصل الازدواج بين منظومة القيم العربية والاسلامية التقيدية ومنظومة القيم الاوربية الحديثة، ونتج عن ذلك الازدواج التي تحدث عن رواد مدرسة التبعية بين الأنماط التقليدية والحديثة في الاقتصاد والثقافية والتعليم والمؤسسات.

التجربة الماليزية

كانت ماليزيا تفتقر لخبرة التصنيع ولا توجد بها تكنولوجيا ولا رأس مال ولا إدارة ذات معرفة ولا مهارات تسويق، وهي تختلف عن اليابان التى استطاعت أن تنجح فى التصنيع بمفردها لإمتلاكها مهارات محلية وطنية فى الحرف المختلفة. ولكن القيادة السياسية بمساعدة من الظرف السياسي الدولي السائد تبنت مشروعاً تنموياً ينفتح علي النظام الرأسمالي الدولي وإقامة قاعدة صناعية منفتحة علي الأسواق الدولية مع برامج داخلية تركيز علي الاستثمار وتوفير عمالة رخصية مدربة، والتركز علي التعليم، ووجود دور مركزي للدولة في خطط التنمية. وركز البرنامج التنموي علي الاستفادة من علوم الغرب مع التمسك بأصول الإسلام والحفاظ على الهوية الماليزية والقيم الدينية حتى لا يحدث تفكك فى بنية وتماسك المجتمع متعدد الأعراق[٣٤].

٣٤ إبراهيم البيومي غانم، أسرار الوصفة الماليزية للتنمية، 22-4-2004

لقد تبنت القيادة الماليزية إحداث التنمية من خلال الاندماج في النظام الدولي مع الحفاظ علي الخصوصية الثقافية والهوية من أجل الحيلوية دون استمرار التبعية في ظل العولمة. وبالرغم من ذلك أثرت التبعية على ماليزيا وخصوصا الأزمة المالية الطاحنة فى عام ١٩٩٧ والتى كانت بمثابة زلزال ضرب الاقتصاد، وقد واجهتها القيادة الماليزية بالعمل علي تحجيم العولمة ومخاطرها ومنع الإقتراض من مصادر أجنبية، وعدم الإنصياع لنصائح صندوق النقد الدولى [٣٥]. وتحت تأثير الأزمة المالية الآسيوية تغير موقف الحكومة الماليزية بقيادة مهاتير محمد من العولمة بسبب ما حدث من افتقاد للسيطرة على الأوضاع الاقتصادية وظهرت علاقة التبعية التي حاول مركزها أو قطب النظام الدولي أن يمارس الهيمنة ولا يقبل من الطرف الآخر سوى الخضوع. **لقد ارتبطت هذه الأزمة بعاملين :-**

الأول : توسع الإيديولوجيا النيوليبرالية علي مستوي الدول الرأسمالية والمنظمات الدولية والتجارب التنموية فيما عرف بتحرير الإقتصاد عبر أفكار الإقتصاد الحر وتحرير التجارة.

الثانى : إعادة تشكيل النظام الدولى وفقاً لنظام القطب الأوحد المسيطر بما لا يتيح للدول النامية هامش المناورة الذى كانت تتمتع به من قبل فى ظل القطبية الثنائية.

ومع تنامى تيار العولمة تزايد احتمال وقوع الأزمة المالية فى الدول الآسيوية حيث بدأت تفقد السيطرة على الأوضاع الإقتصادية المحلية وبصفة خاصة السيطرة المالية، إذ أن فلسفتها الإقتصادية القائمة على إدارة الدولة لدفة الإقتصاد من خلال السياسات الإقتصادية الكلية والجزئية أخذت تفقد فاعليتها مع التحول نحو تطبيق مبادئ النيوليبرالية في السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف . وطبقا لتحليل صندوق النقد الدولى للأزمة فإنها ترتبط بضعف النظام المصرفى وعدم كفاءة الإدارة وغياب الشفافية فى القطاع المالى، ولذلك فإن معالجة الأزمة تتطلب الشفافية التامة فى عرض كل المعلومات الخاصة بالموقف الإقتصادى والمالى للدول المتضررة، والقيام بإصلاحات ضرورية للقطاع المالى والمصرفى، والتوقف عن تثبيت سعر الصرف للعملة المحلية .

أما مؤسس التجربة رئيس الوزراء الماليزي [٣٦] فقد تبني وجهة نظر مناقضة تعود فى مجملها إلى تحول نظرة القيادة تجاه العولمة من التقبل والتفاعل الإيجابى معها إلى الهجوم والحذر منها. فالمجتمع الدولى يتسم بعدم المساواة مما يجعل تقبل العولمة محفوفاً بالمخاطر نظراً لعدة عوامل أهمها: الخطر الذى تمثله السوق المفتوحة كقوة غير مشروطة واتسام النظام الرأسمالى الدولى بعدم المساواة ثم محاولة الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة فرض الهيمنة على الآخرين. واتهم مهاتير المضاربين الغربيين فى العملة وعلى رأسهم (جورج سوروس) بأنهم ضالعون بالفعل فى الإضرار بالإقتصاد الماليزى. وقد نجحت ماليزيا فى مواجهة الأزمة المالية الآسيوية برغم تعرض عملتها للإنخفاض

http://muntada.islamtoday.net/t19694-5.html

٣٥ عبدالحافظ الصاوي، التجربة الماليزية، الجزيرة، 10 أكتوبر 2010

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/10/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9

٣٦ فهد سلطان، قراءة فى الإسلام الحضارى (تجربة ماليزيا) ، موقع يقظة 2011

http://feker.net/ar/2011/07/17/8798/

وظهور العديد من المشكلات الإقتصادية , **وكان منهجها فى حل الأزمة يقوم على عدة دعائم هى :** تثبيت سعر الصرف، والحيلولة دون خروج الإستثمارات قصيرة الأجل، ومنع الإقتراض من مصادر أجنبية. وبذلك رفضت القيادة الماليزية تبني نصائح الصندوق الدولى وكانت مستقلة عنه فى ذلك ونجحت في اجتياز الأزمة، إلا أن انعكاساتها السياسية كانت أقوي خصوصاً في ظل الصراع على السلطة الذى نشب بين وزير المالية أنور إبراهيم وبين رئيس الوزراء مهاتير محمد وقتها بسبب اختلاف رؤاهما حول الأزمة وطريقة التعامل معها ومع العولمة بصفة عامة. فقد كان أنور إبراهيم أقرب للأفكار النيوليبرالية الجديدة وذو علاقة جيدة بالولايات المتحدة التى كانت ترى فى مهاتير محمد نموذجاً تسلطياً في الحكم، ويشاركها في ذلك قطاع لا بأس به من الماليزين أنفسهم، وقد جري التصالح بين الرجلين في عام ٢٠١٨ حيث تم إحياء التحالف بين مهاتير وأنور ابراهيم من أجل الحاق الهزيمة سياسياً برئيس الوزراء نجيب عبدالرازق المتهم بالفساد والمحسوبية، حيث عاد مهاتير مرة أخري لرئاسة الوزارة بعد أن تجاوز التسعين من عمره.

تجربة تشيلي- بينوشيه في التنمية- التسلطية التابعة:

حين اعتلى بينوشيه الحكم بعد انقلاب عسكري في ١٩٧٤ علي حكومة الزعيم اليساري الليندي، انفرد بينوشيه بالسلطة وفرض أيديولوجيته التي نعتها البعض بـ"الليبرالية المتوحشة". وقد أدار السياسة النيوليبرالية مجموعة عرفت لدي اليسار باسم "فتيان شيكاغو Chicago Boys "، وهم مجموعة من الاقتصاديين الذين تلقوا تدريبات في كلية الاقتصاد الليبرالي الجديد في جامعة شيكاغو، والتي أسسها ميلتون فريدمان. وقد أيد هؤلاء استبدال إحلال الواردات بالسياسات الليبرالية الجديدة المؤيدة لاقتصاد السوق، ورفع يد الدولة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية مع إرجاء التنمية الاجتماعية إلى وقت لاحق.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد حقق نسبة نمو تصل إلى ٧% في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠، إلا أن البلاد قد عانت، منذ عام ١٩٨١، من ركود اقتصادي شديد، ساهمت فيه الأزمة البنكية التي أثارها المقربون من الرئاسة. ثم حدثت انطلاقة اقتصادية قوية في الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩ فاعتبر بعض منظري النيوليبرالية أن تشيلي تحت حكم بيونشيه قدمت نموذجًا اقتصاديًا ناجحًا يصبو إليه جيرانها، لدرجة أن تلك الفترة سميت بـ"المعجزة التشيلية".

وعلى النقيض من ذلك ركز منظرو التبعية علي دحض ما أسموه بـ"أسطورة" المعجزة التشيلية. حيث ترى وجهة النظر تلك أن نظام بينوشيه قد أعاد الاقتصاد إلى حالته السابقة على سنوات حكم الليندي، والتي بلغت فيها الفوضى والاحتجاجات والإضرابات أشدها، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد بشكل استثنائي. كما مورست السياسات النيوليبرالية في جو من انعدام الشفافية والديمقراطية، وسط قمع عنيف لأصوات احتجاجي. ولاشك أن سوء توزيع الثروات واقتصارها على النخبة الرأسمالية والمقربين من السلطة، وزيادة تهميش الفئات الأشد فقرًا، قد حالا دون إحساس عامة الشعب بالنمو الاقتصادي الذي حدث بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩. وعلى الرغم من زهو بينوشيه من النتائج الاقتصادية التي حققها في السنوات الأخيرة لحكمه، لم يتمكن من

حصد الأصوات الكافية لتمديد فترته الرئاسية. فعلى الرغم من السياسات الاقتصادية الكلية لحكومة بينوشيه التي وضعت شيلي على أساس مالي سليم إلا أن ذلك التحول الاقتصادي لم يراع الكثير من العائلات المتوسطة والفقيرة. وقد ولد ذلك أزمة سياسية حادة أدت إلي كسر حاجز الخوف بعد تسع سنوات عجاف أدت لانتهاء حكم بينوشيه تحت ضغوط واحتجاجات شعبية مستمرة. ويري البعض أن النمو الاقتصادي الحقيقي لم يحدث في تشيلي سوى منذ عام ١٩٩٠ بعد خروج بينوشيه من السلطة، إلا أن ذلك لا يمنع أن النموذج الاقتصادي الذي اتبعه بينوشيه كان هو نقطة الانطلاق التي شرع منها النظام الديمقراطي في الإصلاح الاقتصادي. وقد اتجهت تشيلي نحو تفكيك البنية الاقتصادية للسلطة الاستبدادية التى كانت تحجز الثروة العامة للبلاد لصالح تحالف الكريول النخبة السياسية والاقتصادية والدينية. وهو تحالف تاريخى حكم أمريكا اللاتينية بالإنابة عن الاستعمار بمراحله المتعاقبة [٣٧].

الخاتمة

توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج الهامة وبناء عليها تسعي لتقديم تصور لتطوير وتجديد النظرية لاحيائها بشكل ومضمون أكثر معاصرة. لقد وجهت نظرية التبعية سهام النقد لمسلمات نظريات ونماذج التنمية الغربية الحديثة وسعت لأن تكون بديلاً لها حيث وقفت علي طرف النقيض لأطروحات نظرية التحديث السائدة في ذلك الوقت، وهو موقف مبرر ومشروع ولكن لا يمكن نقض كل أفكارها بل يمكن الاستفادة منها وتوظيفها بما يحقق المقاصد والغايات الكبري. وتنطلق نظرية التبعية من التفسيرات التاريخية والاقتصادية لحالة التخلف في دول العالم الثالث لتؤكد علي دور علاقات التبعية من حيث ارتباط اقتصاديات دول العالم الثالث باقتصاديات دول المركز الرأسمالي. وصكت النظرية مفهوم التنمية التابعة أو تنمية التخلف، وأبرزت دخول دول العالم الثالث فيما تسميه بالاستعمار الهيكلى أو الاستعمار الجديد. وقد تطورت نظرية التبعية من خلال الاسهامات النظرية في مجالين أساسيين هما نظرية النسق الدولي والتكوين الاجتماعي والطبقي والنخبوي لدول العالم الثالث.

كما اكتسب الاهتمام بدور الدولة داخل مجتمعات ما بعد الاستعمار وبالطبقة داخل الأطراف قوة دافعة من محاولات إعادة إحياء البحث حول الدولة ووظائفها ودورها وعلاقاتها بأنماط الإنتاج والطبقات الاجتماعية. وكان موقف نظرية التبعية من الدولة محل خلاف، ففي حين اعتبرها البعض مجرد أداة تسيطر عليها نخب برجوازية مرتبطة بالمركز الرأسمالي، فإن آخرين مثل بولانتزاس وديفيد ميليباند وجدوا أن لها قدراً من الاستقلالية النسبية حيث يمكن أن تقدم طريقاً للاستقلال.

فالبناء الاقتصادى التابع عامل مقيد ولكنه لا يعوق استقلالية الدولة إذا توفرت الإرادة السياسية وقوة المجتمع، وإدارة الدولة تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلال النسبى فى المجال السياسى والايديولوجى والثقافي. وأبرزت نظرية التبعية أطروحة أن التسلطية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بنموذج التنمية التابع لأن ظروف الأزمات الاقتصادية التى يمر بها العالم الرأسمالي تؤدي إلي تحولات في الأبنية السياسية للدول التابعة، من ذلك

٣٧ سمير مرقص: تشيلي وتفكيك اقتصاد الاستبداد، جريدة الشروق، 30 ديسمبر 2013
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=30122013&id=38411b7e-fd60-4544-bd34-f28db6f232cf

أن تحول جهاز الدولة إلي جهاز تسلطي يفرض القهر علي الجماهير.

وقد تعرضت نظرية التبعية التقليدية لنقد من اليمين قدمته مدرسة التحديث وكذلك من اليسار، ودارت الانتقادات حول التركيز بشكل مبالغ فيه علي التاريخ ، وأن أسلوبها يتسم بالأسلوب الثوري الراديكالي ، وأنها ذات نظرة أحادية في التركيز على العوامل الخارجية للتخلف والمبالغة في دورها وإهمال العوامل الداخلية الاجتماعية والثقافية. كما أن هناك ضرورة للتمييز بين التبعية والاعتماد المتبادل رغم أن هناك صعوبات ذاتية وموضوعية تحول دون التوافق علي ذلك. ويلاحظ أن صعود القوي الشعبوية والقومية اليمينية في الغرب والسياسات الحمائية الاقتصادية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعكس أزمة الأطر التفسيرية المرتبطة بكلا من التبعية والاعتماد والمتبادل وأزمة العولمة في الوقت الراهن.

وعلاوة علي ذلك اختبرت الدراسة بعض تطبيقات نظرية التبعية وإمكانية الخروج منها في تجارب عدد من دول العالم المختلفة، وهي تجربة التنمية المستقلة في عهد الأسرة العلوية، والتناقض بين رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد والمنظومة الرأسمالية الدولية في ظل الأزمة الآسيوية، وأخيراً نمط التنمية التابع والتسلطي حالة تشيلي. ويعتبر منظري مدرسة التبعية العرب أن تجربة محمد علي تجربة رائدة باعتبارها تمثل نمط التنمية المستقلة، وعلي الرغم من جوانب الصحة في ذلك الحكم، إلا أن هذه الحقبة شهدت أيضاً اندماجاً مصرياً في الاقتصاد العالمي. كما أن عملية التحديث خلقت الازدواج بين الأنماط التقليدية والحديثة في الاقتصاد والثقافة والتعليم والمؤسسات.

أما التجربة الماليزية فقد تطورت من خلال التحديث الاقتصادي والاندماج في النظام الدولي مع الحفاظ علي الخصوصية الثقافية والهوية من أجل الحيلولة دون استمرار التبعية في ظل العولمة، وقد رفضت القيادة الماليزية تبني نصائح الصندوق الدولى لاجتياز الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٨ واعتبرت العولمة وحركة رأس المال هي المسئولة عن الأزمة.

وفي حين اعتبر منظرو النيوليبرالية أن تشيلي تحت حكم بيونشيه قدمت نموذجًا اقتصاديًا ناجحًا يصبو إليه جيرانها، لدرجة أن تلك الفترة سميت بـ"المعجزة التشيلية"، فإن منظري دحضوا تلك المعجزة وكشفوا تطبيق السياسات النيوليبرالية في جو من انعدام الشفافية والديمقراطية، وسط قمع عنيف لأصوات احتجاجي.

والخلاصة أن نظرية التبعية قدمت تحليلاً معمقاً لأسباب التخلف السياسي والاقتصادي وطبيعة علاقات التبعية التي تربط دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، ولكن غلب علي هذا التحليل التركيز علي الأبعاد الاقتصادية والسياسية لعلاقات التبعية دون إيلاء العناية الواجبة بتحليل الأبعاد الثقافية والحضارية التي تفرض الهيمنة علي العقل التابع الذي يعتقد في تفوق الآخر ولا يسعي سوي لتقليد المنتصر وفقاً لمقولة ابن خلدون أن المغلوب مولع بتقليد الغالب. فوجود نخب وقوي اجتماعية تابعة تتبني أساليب الحياة الغربية وأنماط الاستهلاك الترفي وحالة التقليد الثقافي والأكاديمي وتبني الموضات الفكرية وحتي استيراد النظريات والمفاهيم السياسية والثقافية والاجتماعية ترسخ ظاهرة التبعية وتجعل الفكاك منها أمراً صعب المنال.

والواقع أن الاستقلال الحقيقي يبدأ باستقلال العقل والهوية وبناء الذات الإنسانية الحرة والتخلص من القابلية للاستعمار كما يري مالك بن نبي.

ويمكن القول أن التركيز علي الجانب الاقتصادي فقط في نظرية التبعية لم يجعلها قادرة أو فاعلة في سياق إعادة الدولة وبناء الأمة والاستقلال السياسي والاقتصادي، فدون الإدراك الواعي بمقومات الهوية الحضارية والثقافية للأمة ومنظومتها القيمية تظل أطروحات الاستقلال الاقتصادي حلماً بلا أسس راسخة ولا أرضية صلبة، وعندما تواجه الدول تحديات ضخمة تتكسر وتتراجع أحلام الاستقلال بل وتتحول إلي نقيضها وهي الاندماج في النظام الرأسمالي المهيمن.

كما أن التركيز علي قضية الهوية الحضارية والدينية دون أن الاستناد إلي مقومات تنمية اقتصادية مستقلة وإرادة سياسية صلبة يبقي علاقات الهيمنة والاستغلال ولا يسمح بانطلاق ونهضة قائمة علي أسس متماسكة، فالقوي الرأسمالية لا تجد غضاضة في كثير من الأحيان في التعايش مع إعلان الهوية بطريقة شكلية اختزالية طالما أنها لا تقوم بدور تحرري من النواحي الاقتصادية والسياسية. إن عودة الاهتمام بالأبعاد الثقافية والحضارية وإحياء هوية جماعية مستقلة وتضامن جماعي واسع النطاق يمكن أن يشكل رافعة لإحياء النظرية مع امكانية تحقيق قدر أكبر من الفعالية والنجاح في الواقع المعاصر.

المراجع

اولاً : المراجع العربية

١. **أحمد زايد، الدولة في العالم الثالث:** الرؤية السوسيولوجية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)

٢. **أسامة الغزالى حرب ، الأحزاب السياسية فى العالم الثالث ،** (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٨٧)

٣. **أندريه جندر فرانك، البرجوازية الرثة والتطور الرث،** دار العودة، بيروت، ١٩٧٣

٤. **تيموثي ميتشل، استعمار مصر، ترجمة وتحقيق بشير السباعي – أحمد حسان** (القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر ، ٢٠١٦)

٥. **جلال أمين، قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد علي إلي مبارك،** (القاهرة، دار الشروق، ٢٠١٢)

٦. **ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد،** الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١

٧. **سعود الشرفات، نظرية النظام العالمي الحديث: إيمانويل فالرشتاين،** ٢٨ أكتوبر ٢٠١٦
http://www.mominoun.com/article/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB--%D8%A5%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%81%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%B4%D8%AA%D8%A7%D9%8A%D9%86-4452

٨. **سمير مرقص: تشيلي** وتفكيك اقتصاد الاستبداد، جريدة الشروق، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣
http://www.shorouknews.com/olumns/view.aspx?cdate=30122013&id=38411b7e-fd60-4544-bd34-f28db6f232cf

٩. **عارف، نصر محمد** ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٢

١٠. **عبدالحافظ الصاوي،** التجربة الماليزية، الجزيرة، ١٠ أكتوبر ٢٠١٠
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2011/10/10/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A9

١١. **علي غربي وآخرون،** تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣

١٢. **غانم، إبراهيم البيومي** ، أسرار الوصفة الماليزية للتنمية، ٢٢-٤-٢٠٠٤
http://muntada.islamtoday.net/t19694-5.html

١٣. **فهد سلطان،** قراءة فى الإسلام الحضارى (تجربة ماليزيا) ، موقع يقظة ٢٠١١
http://feker.net/ar/2011/07/17/8798/

١٤. **مصطفى كامل السيد** ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٩٢)

١٥. **المفكر العالمى سمير أمين** لـ "الأهرام: "ثورة يونيو تنهى رأسمالية "المحاسيب" السيسى كان نابها عندما ارتبط بإرادة المصريين، الأهرام، ٢٥ يونيو ٢٠١٤
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/300228.aspx

١٦. **ناجي صادق شراب،** التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، ٢٠٠١

ثانياً:المراجع الأجنبية

1. Andre Gunder Frank, "The Development of Underdevelopment," in James D. Cockcroft, Andre Gunder Frank, and Dale Johnson, eds., Dependence and Underdevelopment. Garden City, New York: Anchor Books, 1972
2. H. Alavi. "State in Post-Colonial Societies:Pakistan andBangladesh", New Left Review, Vol. 74. 1972
3. N. Poulantazas, Political Power and Social Classes in Contemporary Capitalism, Verso, (1), London, 1974
4. Osvaldo Sunkel, "National Development Policy and External Dependence in Latin America, " The Journal of Development Studies, Vol. 6, no. 1, October 1969, p. 23)
5. R. Duvalt and J. Freeman, "The State and Dependent Capitalism", International Studies Quarterly, Vol. 25 No. 1. 1981
6. Susanne Bodenheimer, "Dependency and Imperialism: The Roots of Latin American Underdevelopment," in Fann and Hodges, Readings
7. Theotonio Dos Santos, "The Structure of Dependence," in K.T. Fann and Donald C. Hodges, eds., Readings in U.S. Imperialism. Boston: Porter Sargent, 1971
8. Vincent Ferraro, "Dependency Theory: An Introduction," in The DevelopmentEconomics Reader,ed.Giorgio Secondi (London: Routledge, 2008)https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/depend.htm
9. Wallerstein, Immanuel, new re-volts against the system, new LEFT REVIEW, 18, Nov-December, 2002 https://newleftreview.org/II/18/immanuel-wallerstein-new-revolts-against-the-system